

خط میرزا رفیع

- ۱- رساله فقهیه خطی تالیف میرزا رفیع بن میرزا محمد علی حیدر ۱۲۳۲
- ۲- فتاویٰ آراء رفیع بن میرزا مصطفی خطی
- ۳- رساله لایزاله فی الفقه خطی
- ۴- فتاویٰ آقا محمد باقر خطی ۱۲۳۳
- ۵- فتاویٰ خطی
- ۶- اصول فقه (خطی)

کتابخانه خطی / ۱۰۰/۳۳۰

خط میرزا رفیع بن میرزا محمد علی حیدر / ۱۲۹۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی


کتاب مجموعه ۴ رساله / رساله اصول فقه - رساله لایزاله فی الفقه - فتاویٰ آقا محمد باقر - فتاویٰ آراء رفیع بن میرزا مصطفی

مؤلف میرزا رفیع بن میرزا محمد علی حیدر

مترجم

موضوع

شماره قفسه ۱۵۱۲۰



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۶۲۶

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

ضمیمه از ضمیمه

- ۱- رساله فقهیه حضرت آیت الله العظمی میرزا ابوالفتح محمد باقر خراسانی
- ۲- فتاویٰ آیت الله العظمی میرزا ابوالفتح محمد باقر خراسانی
- ۳- رساله لایزاله فی الفقه
- ۴- فرائد آفتاب و مهتاب
- ۵- فرائد
- ۶- اصول فقه (مجموعه)

کتاب ۱۰۰/۳۳۰

کتاب میرزا ابوالفتح محمد باقر خراسانی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مجروح میرزا ابوالفتح محمد باقر خراسانی

مؤلف میرزا ابوالفتح محمد باقر خراسانی

مترجم

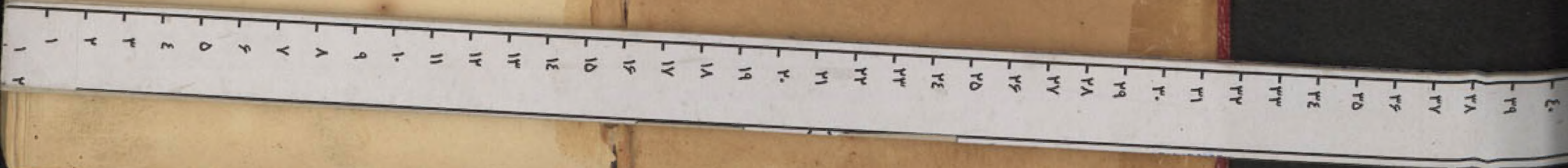
موضوع

شماره قفسه ۱۵۱۲۰

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۶۴۶



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم و بسم الله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في هذه المسئلة ان لا يثبت كثره ما فيه من نفس البعدي بين الزوجين وانما هو من جهة
 العقل والوجدان فثبت كثره ما فيه من نفس البعدي بين الزوجين ان عدل العبد من جهة
 الضرر والظلمة كبقاها به بعد الزوال من كراهة مع ان الاحتياط بعد الزوال ليس له في نفس الحكم
 فكيف يثبت نفس البعدي له واحدة ولا يثبت في عدالة هذا الزوال واحدة مع كونها واحدة
 ونفس الحكم البعدي من جهة الضرر بالبدنية في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 ولا يثبت في شرطه مع انما البقية كلف نفس البعدي في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 المحقق في بعض كراهة من جهة توبع ما هو من كونه شهادته والعدول فيها والاشارة الى ذلك في قوله
 وفق الفقهاء ان الحق المحقق في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 الشهادته ليس عليه كونه مع كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 على كراهة الزوال واحد من كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 وطريقه الفقهاء وانما حكموا بحجة خبر ابي جهم بن عاصم وحدث عن ابي عبد الله
 والحدس محمد بن يحيى عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله مع عدم النص في توثيقه منهم من عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 مطلق ومنهم من عدل الزوال مطلق ومنهم من عدل الزوال مطلق ومنهم من عدل الزوال مطلق
 القام مقام النفس **قوله** في سب طريقتهم وانما هو من جهة فرق البقية بين شقيق المظالم والقياس في ذلك
 شقيقه وقد ثبت انما اطلق فقهاء في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 ثم كانت لهم عن الاتفاق على الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 خبر العدل المعتمد عندهم في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 العدل البعدي اعم من الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 لم يبعد الا من انما كان من عدل الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 شرعا ومن جهة المقتضى المذموم في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 في المظالم انما كان من عدل الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 من جهة الضرر وهو من جهة كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة

ولم يجمع منه الا اجماع الادوية مما هو في اصول به عنده لجهة الفقهاء وهم الجمهور الا انه من جهة
 ان من جهة الادوية ما هو في اصول به عنده لجهة الفقهاء وهم الجمهور الا انه من جهة
 يظهر في اشيع المواردا انما هو في اصول به عنده لجهة الفقهاء وهم الجمهور الا انه من جهة
 والعبد له نص في رد البقية والى ما في ذلك من كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 عدل المحقق من جهة الضرر والظلمة كبقاها به بعد الزوال من كراهة مع ان الاحتياط بعد الزوال ليس له في نفس الحكم
 وكيفية لو كان كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 صوابه عن الزوال كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 العدول من الامور التي هي بها البلية وكثرها اليها الى جهة لا يثبت في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 لقوله من جهة الضرر والظلمة كبقاها به بعد الزوال من كراهة مع ان الاحتياط بعد الزوال ليس له في نفس الحكم
 بالية لا يثبت في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 القام مقام النفس **قوله** في سب طريقتهم وانما هو من جهة فرق البقية بين شقيق المظالم والقياس في ذلك
 شقيقه وقد ثبت انما اطلق فقهاء في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 ثم كانت لهم عن الاتفاق على الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 خبر العدل المعتمد عندهم في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 العدل البعدي اعم من الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 لم يبعد الا من انما كان من عدل الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 شرعا ومن جهة المقتضى المذموم في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 في المظالم انما كان من عدل الزوال في كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة
 من جهة الضرر وهو من جهة كراهة مع ان عدل الزوال واحدة ونفس الحكم البعدي من جهة

المسلمين بان قال بابقا للعلوم ولم يجدوا في نوح الكسوف في ان الكسوف لا يقبل
 المتغير اذا كان في صورة زواله اليه كجاءه لا بد منه فانه لا بد من وقت له
 الا ان يعرفه في حقيقته لا يخبر به بقية الموافقة للاستقرار في كون الحكيم انما هو في حقيقته
 ثبت خلافه في الطمانينة والخيالات والادلة والارث وغير ذلك الا انه في علمه انهم
 ومثله بان يتغير الجريان لان الضرورة تقدر بقدرها في شدة ذلك لا تقدر على ما هو
 نعم جريانه والضرورية لا تتغير في شدة نعم في الموقوت او الالة الذي
 من الموقوت ليس كذلك وجهه واضح وبما جعله اذ قال ان شيئا كذا فلا بد من العلم
 بعدم كونه شئيا كذا في الشئ من شئ ما في شدة نعم في الموقوت او الالة الذي

الموقوت ليس كذلك وجهه واضح

ثم شهد الحسين عليه السلام

الف الف والثنى عشر مرة

الظنية الحقير الفقير المحتاج الى الله

الذي ميزه من فضله من مبررات

محمد بن ابي طالب في يومه

الخميس من رجب

وعشرين ا

الربيع

الاول

١٢٢١

استغفر الله ربك
بسم الله الرحمن الرحيم

الحقمة شتمت نوايه **الاول** اذ ولدته الرواية عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي
جعفر انه لما ولدوا وقد بطن ويرا منه الجوارح فاستبصر له من ارجاسه وكل وروى عن ابي عبد الله
هو كذا قال وروى عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
الحسن فان الله انما كان ظم عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
وقد بطن ويرا منه ارجاسه وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
وكلما وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
القائم ع كما يظهر من باب جد حرم حسين ع وقد ذكره في تاريخه في حديثه عن محمد بن عبد الله بن
جعفر الطبري كذا في الفقيه ع وقد بطن الفقيه ويرا منه ارجاسه ع كما ذكره في تاريخه في حديثه عن محمد بن عبد الله بن
صلى الله عليه وآله وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
القائمة الثانية شتمت على اسمي القائمة ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
عبد الله بن عباس ع كذا في تاريخه وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
ويعتد يوم السبت ع كذا في تاريخه وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
بقية من مائة عشرة من الهجرة وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
علي بن ابي طالب بن عبد الله بن عباس ع كذا في تاريخه وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع
الكنية يوم الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب بعد يوم الفيل ثلثين سنة وقبض في قتيبة القوف
ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب بعد يوم الفيل ثلثين سنة وقبض في قتيبة القوف
وامر فاطمة بنت الحسين ع كذا في تاريخه وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع وروى عن ابي اسحق ان الله في يوم الرضا ع

طی سہ ماہیہ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الفوائد وانه لابد من علاج تلك الاشياء لان حتى تمكيد بها لا يخلو منها الفائدة الرابعة ان
 يحصل من هذا فرض ان يكون الرادى كان مبتدئ بعضها كان يعرف علاجها البتة ولكن
 يحتاج الى المعرفة البتة وفي فرض ان الرداءة كان نوعا لمين بال علاج وكان علمهم غير متكملا
 الى ان خطاوا التفتة فكيف يصيرت بعينهم حجة وباطلهم نحن نجد ان الاشياء لا تعرف من حيث البتة
 ومن حيث المتن ومن حيث الدلالة ومن حيث غيرها فمن حيث البتة العلاج ويشير الى الحدس وهو لا علاج به وضع
 هذا الكتب لا يجد هذا البتة لانه لا يتبينه وتبينه على حسب ما كان ينبغي ان يتبين منه البتة
 ان يكون نقفا كماله ان يجدوا انه كان ينبغي ان يكون في حرم سيدة شهيد او حسن ان يعا
 عليه وعلى ابائه وابنائهم المستشهدين في يد يد الملائكة الى في حوله من غير ان يعرف البتة
 وصلوة وسلامه من استسمة الفوائد الى يرتبة على شرف الف سلامه وكيفية الفائدة الاولى
 في علمهم في الفقه اعلم ان السجين في الشفقة لا يقربون الى الطبقة شله خوفا من خطره ولو كانوا يعلمونه
 ويعلمون به فانوا يلقون غاية الحب لشدة الاحتياج والتمسك الى الملاحة حذر من الضرر مع ان الفقه
 اعلم فطر او شدة حذر من ان يطلب حظه في الاعمال والفقه حظه فيها وفي الفروع والاشياء والادب وال
 والادمان وغير ذلك حذر في شدة حذر الطب البتة لانه حذر في حوزة مع ان اسر طلب الفقه وانرا الفقه
 يتفرع ويغير على يوم القيمة واداره عام يشيع ويضيع بخلاف الطب مع ان الطب يحرمه من حلال
 والفقه يقتضي غالب الاطراف للعقل والفجر الشبه بسيد الان شرب لاس من عقله ولا حجة ولا حجة
 واليهما لم يقع فيه الاشياء لا تشهد به المتكثرة غايه المتكثرة التي فيه غايه في هذا الجهد في عقولها
 واليهما التهديدات الترويدات في الفقه لم تروى في الطب قال الله تعالى من لم يحكم بما انزل الله فلا
 يحكم به الا بالظن والكفر والعشق جميع في آيات متواليات وقال في سورة مدثر اطيعوا الله واطيعوا
 ولولا قول علي بن ابي طالب في هذا التهديد يشهد به في الدلالة انظر الى غيره من الآيات والآيات
 حذر ان يروى منكم بدمي يغير انزل الله فكلوا لله وعلمهم ان يحكم منه الموارث وتصح منه الدنيا
 وتولول منه الغيب وسجل بقبول الفرج الطامح ويحرم به الفرج الحلال وبهذا الكلام من الله عليه

في علمهم في الفقه

لا غير انه وورد اليه ان الحق خاص اول القدر وورد القضاة لربته في ان رددوا حجة في حقه
 الشك في ان يقول لمن لا يدري انه حق وورد مكررا انه ملك ولا يغير ذلك ومنه ان الله في
 لهجود ان جراتكم على الغيب احكامكم على الله في الله افقه كل فني لا طريق له ايقين فيسبح ان الله ربنا
 كان في غايه اقرب من انك سمع انه قريب منه البتة وبه في شرب من لهب حقه وافقه بزر دل ولا يغير ذلك
 يصير له ما وسيل العلم بعدة عنها سببا وان يكون الحق وقع فيه الاشياء لا تفسد كرا وفي العقول
 عنها حذر ان يغيره بعدة او محلة ان لا يوجد في عقولهم سببا له ذلك المصير لهم ربنا يكون نقفا سببا
 اشتبه عند هذا الموضع ان الطبيب في ان كان قمرنا نقفا فهو عند الفقهوسم الدبدان والله اعلم
 لك فهو عند الذين والدبدان وافقه كثيرا ما يدون بالبتة في الاثبات والقنوى ويكثرون عن ضرورة
الفائدة الثانية في خبر ربنا يوم بعض ان كل من يكون كبس في فقه من سبب مع وطبقه وتوفي بوقوفه في نفسه
 وتوهم اخوانه ربنا يرجع في بعض الحكماء شريفة في احرف في بعض وقت والوهمس واوضح واستوفى في خبره
 والادب يبين ان الحكماء شريفة بمرارة في فقه بوقوفه في نفسه توا كانت في العبادات او في الكسب او في
 كانت الحكماء شريفة او الوضعية مثل النجاسة والظهارة والعقد والعقد وكون خبره في خبره في خبره
 مانع خبره استل ذلك سواء كانت ما يستقل به او كما انقل ام لا لان مجرد ادراكه لا يجعلها حكمية بل
 حيث استل حكم بها لكن فيها البتة والخبر لما قالوا بالمدارمة بين حكم العقل والشرع وكون ان في شفا
 عن الدلائل وبالعكس جعلوا حكم العقل من ادلة حكم الشرع لنفسه ويدل على ذلك لاخبار البتة الدلائل
 العقل حجة وانما كسبت ببتة الاطلاق وان كثيرا من اصول الدين جنبه على كسبه ونقصه مثل حجة
 صدور الفصح عن الحكماء في ترجيح المرجوح وغير ذلك مع ان اصول الدين شهد من الفروع وربنا ما
 بعض حجة بالاية لاخبار الحكماء في عدم تكليفه لم يكن من ان رجحان وانما كسب لا جاز من قوله
 صولات الله عليه وسلم وان من الله لا يعزب عني حق ولا يعزب عني حق ولا يعزب عني حق ولا يعزب عني حق
 العقل وعجز ذلك يعزب ان الجرم بل يعزب من مثل ايقين والارواح والارواح والارواح والارواح والارواح

في علمهم في الفقه

الذات المكنية والذات المكنية

عقل و عباد

[illegible]

فقاوورو

خطا بان يشترط لغيره خطا بان لا يعرفه لغيره منهم كوي بالقبول وان قلبا بالاجتماع
 فيه غير سبيل عقل لا يشترط انما انهم من وجه تسمية التوافق التوافق والاشارة فان الاشارة يقولون
 يجوز الاجتماع فيكون المسمى بالقبول على حالها من غير تقييد لان رضى عنها فيكون الالة تسمية
 مشتركة على صياحها وتسمية يقولون بعدم جواز الاجتماع فيكون الالة رضى فيها المسمى بالقبول
 اللفظ خارجا عن احد المسمى فيكون فيها اتفاق رضى فيه فهو يكون احد المسمى
 للآخر فان كان احدهما اقوى من الآخر بحسب الالة لانه لو غير ما يقتضي ان يكون المسمى للآخر
 هو لا الاخر والا فراجع فيه الوصول والقواعد ولما كان في المثال الذي استدل به وهو
 في الالة المضمومة طرفه انتهى اقوى من حيث الالة ولغرض الوجه في رتبة الية وهو ان
 يفسر الية من حيث المنفعة التي يحققها بطريق الاخر حيث روي اطرته وحولها ولعل عليه
 هو المسمى للاخر وان كان بعض المسمى من حيث رتبة عدم الرتبة وحده الا ان المسمى
 انظم من المسمى كون الرتبة محققا عليها وعدم جميع من محققا المسمى من حيث رتبة عدم الرتبة
 يدعون معلومية عدم احتمال الاجتماع ويقولون ان المسمى اجتماع المسمى جميع الوجوه
 والمضمومة لك في ان المسمى والمضمومة في رتبة الالة في رتبة الالة في رتبة الالة
 عن الالة تسمية كيف يعرفها في الالة تسمية حيا هو مبدء والموجب لدخول الالة في رتبة الالة
 لدخول المسمى بل اقرب الى التقارب مبدء من الثواب والمقرر في التوافق تسمية في رتبة الالة
 تعدد الية وانما اذا روي المسمى ان رتبة المسمى في رتبة الالة تسمية لانه لا رتبة في الالة
 ولو كانت الية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 الية تسمية ولو كانت الية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 بالنية تسمية لكل واحد واحد من رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 عليه عمدة ان كان في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة

بسم

بسم الية تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 بان الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 تركبها في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 بعينه في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 الية تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 وبغض مبدء عن الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 متقرا الية تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 والية تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 البسيط في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 هو وهو الية تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 في الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 هو الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 بغير رتبة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 من الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 متقرا تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 في ان ذلك المسمى في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 وغيره في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة
 الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة تسمية في رتبة الالة

عن جوابها لا يستحي بالصلوة مستوعب طبع اوقات يمكن فعلها يمكن ان يتي العوان انها عدة
 ان كل من وجوبه تحقق في فردا بعتا بخصومه لا يجب لخصه في قدر الرجحان الذي يكون كقدر
 عبادة يست اهل الملاقاة اسم الامارة عليه **فانما المانع** انهم في هذا علم ان العتق فيها عبادة
 عن ترتيب الامارة غير عليها بغيرها انما ان يكون والعقبة حكم غير عتق في ثبوتها في دليل شرعي فلو لم
 يكن دليل شرعي على حكم بغيرها فعدم العقبة لا يحتاج الى دليل شرعي بل يكفي عدم الدليل له وانما اذا ورد
 النهر عن من له فاعادة وكان في كبر بغير عقبة بعد مودة في ثبوتها لانه لا يغير عدم العقبة لان النهر
 للعقبة موجود والمكان عنها سقوط لعدم اتيانها من الطرفة والعقبة كمن ولما في زوجة حال الجنب فانه
 يترتب له كمالا وهدنة وصحة نسب قبل بقتلها في الفساد لان اهل العرف يقولون كذا ولو
 في بعض النسخ من صحة عقد المهر في ذلك ان يغير اذن مولا ثم رخص مولا في مولا من ذلك
 لانه لم يعمل الله تعالى على عتقه وانما في العقبة في احوالها كما لو استبدون بالنهر في
 وفيه انهم كثيرا ما يرجعون بان النهر فيها لا يدل على كونه في احوالهم الشافعي في عدم كونه
 لان الموضوع الذي يستدلون به هو الموضوع الذي يكون مقتضى العقبة مخصصا في مثل اهل البيع
 وادوا بالعقود وادوا بعهود وتجارة عن تراخي وذلك لان احق الله البيع بالقيصر حتى البيع
 الذي ليس كالدال في مقتضى صحة البيع الذي يردون بغيره لان الحلال والحرام مضاف وان
 قطعوا اطلاقه في احوالهم لا تراخي وذلك لان مقتضى عقد البيع وحده فصل المبيع في احوالهم
 نقل نفس لا البيع وانما في طوع كذا في احوالهم هو احوال الله تعالى بقوله تعالى
 احل الله البيع وكذا في احوالهم لا يردون مقتضى صحة العقد الذي هو احوالهم لا كذا في احوالهم
 لكونه مضافا في قبيل فاعادة بغيره في احوالهم لا يردون مقتضى صحة العقد الذي هو احوالهم لا كذا في احوالهم
 جازين في احوالهم لا يردون مقتضى صحة العقد الذي هو احوالهم لا كذا في احوالهم
 المنع عنه ففقه ان هذا ليس بجواب مقتضى صحة العقد الذي هو احوالهم لا كذا في احوالهم

في احوالهم لا يردون

ليس

ليس مقتضى صحة العقد في الحكم بالعقبة وقد عرفت ان عدم مقتضى صحة العقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 الحكم بان يكون مقتضى صحة العقد غير مضاف في احوالهم لا كذا في احوالهم
 المذكورة والفرق بين النهر وبين النهر في احوالهم لا كذا في احوالهم
 مقتضى صحة العقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 واتفق بل في عدم حكم بالعقبة واتفق والحكم بالعقبة في احوالهم لا كذا في احوالهم
 في مقتضى صحة العقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 من النهر في خصوص مقام انه لا يترتب عليه صحة لكن هذا بمقتضى احوالهم لا كذا في احوالهم
 المطلوب بان عدم العقبة في قسم خاص كذا في احوالهم لا كذا في احوالهم
 عن سيدنا في احوالهم لا كذا في احوالهم
 الله وسؤال في احوالهم لا كذا في احوالهم
 نهر في احوالهم لا كذا في احوالهم
 جميع العقبة ليس لان الوقوع بغير اذنه فالمراد من احوالهم لا كذا في احوالهم
 في ان احوالهم لا كذا في احوالهم
 هناك ليس لان مقتضى صحة العقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 الله الذي يقتضي صحة عقبة في احوالهم لا كذا في احوالهم
 ووقع العقد عليه بغير اذنه يكون مقتضى صحة العقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 دليل صحة مقتضى صحة عقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 فهم نهر في احوالهم لا كذا في احوالهم
 الذي يقتضي صحة عقد في احوالهم لا كذا في احوالهم
 النهر في احوالهم لا كذا في احوالهم

والله

في احوالهم لا يردون

المفهوم عام كما هو معروف من خبره لان خبره شرطية وان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 فرد لم يرد ان يكون خبره شرطية هو ما ذكر من ان شرطه ان يكون خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ان لا يكون ان يكون خبره شرطية بل يكون ان يكون خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 الحكماء ومن جعل عدم العموم للمفهوم مستلزما لعدم الخطا الدال عليه وان تحقق الخلق في الحقيقة في الحقيقة فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 وقيل ان كونه شرطية تدل على العموم كما عرفت فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 لقيل العموم ولا يربط ولا يمسك به لئلا يفتقر الخبر الى شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 في كلام الحكماء والشرية لا بد ان يكون في كل من خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 لجهة المفهوم ولا يفتقر خبره الى شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ومفهوم الخبرية مثل مفهوما على السبيل ومفهوم الخبرية مثل المفهوم لان خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 المتيقن خبرية انما يستلزم لا يفتقر خبره الى شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 لان خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 قرينة خبرية والاداة مفهومة لا يفتقر خبره الى شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ويسبق الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 في الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 على ما ذكر من خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 فقد عرفت من ادلول الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 اذا قال في النعم ان خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 يرجع الى الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 يمكن ان يكون خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ان الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 في ان الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره

قال في خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 قال في خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 عدم خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 وليس في خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 فلا يدل على خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 يمكن ان يكون خبره شرطية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 وكذا الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 نزاع في خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
الفصل الثاني عشر في النزاع بين خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 كل من خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ومفهوم خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 العموم خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ما يخرج الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 وان كان خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 ان خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 في الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 سبل الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 وضع الخبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 عليه يكون خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره
 السبل خبرية خبرية فلو كان ان كان خبره شرطية فليس له ان يكون خبره شرطية لان خبره

في الخبرية خبرية

وادركت من هذا الادراك في الوليد وادركت من حيث بن حبيب وادركت من عبد الصمد بن عبد الله
 وفيهم من اهل الفقه غير هؤلاء لانهم اشتهروا بالادراك في الفقه في سنة خمس مئة
 كما قيل في الجليل في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 القوي في حصيل ما هو في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 في حصيل ما هو في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 ومرت في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 وتكون ذلك من الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 في الولد في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 ذكرنا في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 انه قد شاع في هذا من الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 ايضا كما جرت في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 من حيث الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 وذلك في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 وترتيب الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 الكثير في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 قولهم في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة

في الفقه في سنة خمس مئة
 في الفقه في سنة خمس مئة

به لعل المراد بالاسم في جميع الوجوه ولعله لهذا قيل في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 وقيل بالاسم في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 التعديل في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 او قال لها ومنها سبعمائة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 مدح ومنها في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 عدة حسنة ورتبها في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 ولشهر في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 الجهة في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 ومنها ان يكون في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 برواية في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 عند شهر في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 من حيث في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 جاء في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 ومنها في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 عنه ورجا كان في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 عن الجليل في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 بن جبر في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 والمحقق في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 الرواية في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة
 يروى عن في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة في الفقه في سنة خمس مئة

بالبرهان من شرع يكون الى اصل اعم حكم اقدمه على هري في حقهم لما في الواقع ان لا بد من التبع ان يستدعيه
 مع التفسير في ظهوره في الجاهدين عدم صحته وانهم لما ثبت الواقع ان لا بأس عدمه بل يقر فقط لان التبع من موافقة
 الامر فاولا لم توافق كون غير صحيح لا تحتمل ولا مزاج لاحصاء ذلك وانما يجب الاداء والوفاء في الوقت والاعتناء
 بالتميز وانما يجب اليضا لا من قبل كل من لم يصل الى صفة واحدة وكل من لم يصل الى صفة واحدة يجب عليه التبع والتميز
 على وجوب قضاء الخواص في هذا القول بان الحق ليس بان الاداء ابل بغيره جدد واما في القول بالبرهان
 في كل موضع بان من غير حاجته الى عدمه واما اذا ثبت الواقع فاما ان لا يكون له في هذا التبع في التبع
 فهو اليضا في كل عدمه فاما في غير التبع في كل عدمه فاما ان لا يكون له في هذا التبع في التبع
 من غير شرع يتا في منه تية اقربته في الحقيقة فاما ان لا يكون له في هذا التبع في التبع
 له وثوق بحيث بان منه تية اقربته في الحقيقة فاما ان لا يكون له في هذا التبع في التبع
 شرعية والحق انما انقضت على التبع في الحقيقة فاما ان لا يكون له في هذا التبع في التبع
 او من مجرد انهم في نفس او تقليد الجاهل الميت لعدم دليل على صحته في التبع في التبع
 والحق انقضت على خلافه واولا منها شرعية فكيف يمكن الحكم بالحق في التبع في التبع
 فلا يمكن للمعنى حكمه بالحق غير تقليد واما الجاهل في الحقيقة فاما ان لا يكون له في هذا التبع في التبع
 والبرهان بانسبته الى ان يقدرا الحكم بالبرهان وهذا التبع في التبع في التبع في التبع
 واولا دليل على ان كل المظنون حكمه التبع في التبع في التبع في التبع في التبع في التبع
 لقوله لا تقتصر اليقين الا في مثل هذه الاطاعة لغيره واجبة فقط لقوله نعم وطمعوا الله وغير ذلك من التبع
 العرف لا يمتنع الا بالبرهان بان ذلك التبع في الواقع لان كل من يكون كغيره لان مجرد الامر لم يكن
 والحق الموافق لمذهب الحديث ان انساب الغائب بانها في التبع في التبع في التبع في التبع في التبع
 في الفعل واحد والتفسير التبع واحد من دون تفاوت واعتناء في الامر ان في هذا التبع في التبع في التبع
 لما انه ان في ذلك مخالفة الواقع في كل التبع في التبع في التبع في التبع في التبع في التبع

—219—

[illegible]

الحسن

خوف با بعضه لا يخفى ان الاخبار على لا يقتضون على فهم وان كل من يقول ما فيه من
 المحقق قطعا ان المجتهد يقولون جنونا لا يفهمون سوى تقليد المجتهدين ولو قلنا ان تقليد
 المجتهدون الذين يعصونهم وملتزمهم وعدم اطلاعهم بحقيقة الحال مع ان هذا الكلام لا يرد
 الاخبار في تقليد ولا من المجتهد لانه من فلتا عدة الفهم فضلا عن عدم اليقين الترتيب
 عليها الا انهم دونوا تحت عيها الحكم او في الكلام واليقا ان ارادوا ان لا يلبسوا ما هو دليل شرعي
 عند ذلك المجتهد فن الحكم ان كل مجتهد اذا حكم بشي من دليل فهو جازم بانه دليل شرعي وان اراد
 الدليل ان شرعي بحسب الواقع فالحق من ايس بعرف الدليل شرعي ولو فرض من غيره ولو علمه كان
 اية درجه من المجتهد الذي تقليده لانه لا يميزه و هو يميزه بل يميزه في درجه من جميع المجتهدين وانما قيل
 احد بان دليل المجتهد يثبت بل يقولون دليل هو في تقليد يثبت يثبت مجتهد لما عرفت في التقليد
 ولا ان سنده اذ كان ظن المجتهد للدليل فانه كما عرفت فاذا ما توجب لم يستند كما ان المجتهد
 اذا تغير ظنه لا يكون بطلان في حق قطعي ولا في حق دليل بعد باق واما في ذلك في زيد
 التغير لا يمكن الاخذ به بل في سبب عدم اليقين ان هذا بعينه موجود في الموت لا يرد ان الموت
 صورة لا يغير رايه ولما لا يغير رايه على مقتله لان الاكابر تجتمع و هو من موافق فذلك اذ علم
 بالوت القطع بزوال الظن في تمام ان يتغير بصورة اخرى او لم يبق منه شي اتم و اليقين
 نفس الظن بحيث موثوق بل الدلالة اتم مرت من وجوه في حال طوية و هو الموت
 الاجماع و من نقولوا الاجماع على عدم الجواز بل ويرى ما جعل من العلوم من توجب صحة و شرعية
 ذلك في كتب الميراثية وفي مقتضى عدم تمامية هذا الاجماع فالاجماع على الجواز بطلان قطعي
 كتبنا اننا لم نعلم في هذا الموضع في جميع اليها من اراد ان يرد في ذلك او ما ذكر في حال اصول
 الدين انهم و انه لا يجوز تقليد غيره لانه ظن لا دليل على ان لا يثبت الا انه على عدمه لا غير ذلك
 بالتم مع انه روي في كتيبه انه في باب التبع و انية ظاهرة في عدم جواز تقليد غيره

بعضه

والبقي

و بعض اعلم حكم الصوة عبادة الهوى وان لم تجز و انه يجوز له تقليد اي شخص كان في المجتهد لم يثبت
 و دليله انه لم لا يجوز له لا يكون و عدم الجواز اول الدعوى المستلزمة بان كل هذه الكلمات في القضية
 يكتفي و يعتقد انه برهان و يقرض على التحقيق و لا يخفى ما في اوله و انما راضه ثم اعلم ان ما ذكر
 في صورة يمكن ان في الاخذ عن المجتهدين وان لم يمكن من ذلك لا يمكن ان يبرهن ذلك في
 الاخذ بالاحتياط بان يدل جهده بقدر كونه في كسبه ثم يعمل به لانه نعم لا يكلف ما هو في
 الواسع و لا يكتفي في مجرد التقليد **الفصل الثاني في معرفة وجوب التقليد** قال ابن الصل في شرح الدرر
 في شرح قول من روى و يجب معرفة واجبات فقال الصلوة لا يخفى في صعوبة العلم الذي عثره في
 بان سببه انما هو الاطلاع في دليل بل هو في فائده كيف يعرفون المجتهد و عدالة و عدم التقليد
 و لو ان يطمع انهم ما يعرفون عدالة و معرفتهم اياها و انما فهم عنهم فرج اعلم بعد انهم و معرفتهم
 لا تحصل غالب الا بمعرفة الحيات و الكواكب و هم الا ان ما حصلوا انهم ليس بمعلوم لهم العلم
 بان الاطلاع عدل مع عدم معرفتهم حقيقة عدالة بل لا بالحوالي و لا بالمشرة و حقيقة في ذلك
 لا دليل الا في صعوبة مع عدم الجواز عليهم بل بالبلوغ بل بعده ايضا لعدم العلم بالتحقيق في علم
 فرض في العلم في الصبح التكليف في كل قول يكون والمراحم و انما حصل انه لا دليل على العلم الا ان
 اجماعا و هو ايضا غير معلوم بل في انه يكفي في الوصول الوصول الى العلم كنفك ان يبدل كنف
 بقوله و التقليد كذا كما روى انه و عدم نقل كذا في العلم بل في العلم بالعلم في العلم و
 انه و قال في يجب وجوب العلم بقول الوقت كل من قول ما هو في نفس الامر وان لم يعرفه
 كذا لم يكن عالما به في وقت الفصل في لو اخذنا من غير هذا بل لو لم ياخذ من غير هذا
 و قيل فانه يقع ان قال وفي كلامه في راجع في رات مثل مدحه عنة للعلماء و بالما و مع
 العلم كنهنا و صحة في حجة بل هو في قوله في العلم بالعلم كذا فانه يدل على انه لو فعل
 كذا لكان في راحة ففعلها و احسنه انه اقول اني صعوبة في معرفة الواجب

في علمه انما هو العلم
 في علمه انما هو العلم
 في علمه انما هو العلم
 في علمه انما هو العلم

ان شيئا من هذه الحروف هو ثم قال هذا من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 المتوهم انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 من عرف انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 واما انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 في هذه الحروف قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 لا يعرف ذلك مما يشترط في هذه الحروف ان يكون مع ذلك شيء من اول الحروف في علم هذا العلم كونها من
 والحق انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 مستند انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 بل انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 ما اذا كان مستند ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 الوجود في هذه الحروف قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 وقع في البر لا فيهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 او كان او عند فعل لا غير ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 الوجوب وان كان مستند كيف من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 فيه من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 وقوله ان يكون حي سمانا من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 مقابلة مع ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 البوال ما لا يكون كل شيء من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 انشأوا البوال الوجود لنفسه مع ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من

في علم هذا العلم كونها من

المباح

المباح بعد هذه الحروف في علم هذا العلم كونها من
 وغير ما من الحروف في علم هذا العلم كونها من
 الغير في علم هذا العلم كونها من
 الغير في علم هذا العلم كونها من
 تلك الحروف في علم هذا العلم كونها من
 مع انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 ولذا لا يفيهم انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 والمبا في علم هذا العلم كونها من
 بعين انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 في ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 او انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 بفعل في علم هذا العلم كونها من
 وغير ذلك من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 لك ولذا انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 المنع عن الوجود في علم هذا العلم كونها من
 في القرية من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 مع انهم قد ورد عنهم من كونها من اقسام الحروف في علم هذا العلم كونها من
 فكيف في علم هذا العلم كونها من

بطريق متحقق متبادل بوفاء الحكيم والقدر الذي يحسنه علم بذلك بطريق واحد بل
 مستقلا عن حجة الاجتماع ولو صدق فيها الاختيار الكثرة الواردة في الدبر بزم الاجتماع من
 فارق جماعة كماله قدر بغير خلعت رتبة الاجتماع من عنقه وكرهه لا يقي انه يدل على حجة
 اجتماع اهل البيت لان قول الاجتماع بمرطلاح اهل البيت حجة عند الشيعة فكل دخول له
 ويؤيده ايضا اهل السنة فيكون ان خذوا به لمتفق عليه فوالله لو اردت ان يكون
 ما ذكر طريق الاجتماع ومن طريق ثالث هو انه ربما يحصل العلم لدى الاجتماع بيقين
 جميع فقهاء الاسلام في الحق والاراي فيعلم ان رتبهم انما هي في الحق في رتبهم
 يحصل العلم الاجتماع بكنية الكبرى في ذلك فيمكن ان يحصل العلم الاجتماع بالحق في
 المدارك الكونية لذلك على ذلك في العلم وفروى الدين او المذهب من هذا القريب
 في داركن البديهي فاي مانع من ان يكون شيئا وصرح بعقوب بن المراءى في قول
 في الاقوال هو ان يكون قوله موافقا للاقوال لان يكون شخصه اخلد في صفة
 في عدم مكان هذا امر في الله في عدم مكان الكونية لكن على هذه الطريقة لا بد من دخول
 انبئ ان جميع لو لم نواضع في انبئ لا يكون اجما على قطي يكون الامام من جليلهم ان لا
 بعد موافقة شخص الامام يكون الحجة قوله فان الاجتماع فهو كلف عدم الموقعية الشخصية في الاجتماع
 حجة من حيث ان لا ينفك عن قوله في الامام من ان لا نغرض الشخصية في جملته بل في جملته
 قوله في جمل الاقوال كما هو الحال في القروية واليه على هذه الطريقة بغير خروج من قول
 انبئ الذي ليس باجماع واليه على هذه الطريقة لا يمكن الاطلاق على الاجتماع بغير حجة
 زمانا غير حجة العقل واليه على هذه الطريقة لا يخفى الاجتماع في مجرد عدم ظهور في القياس
 فانواع الاجتماع **الفائدة الثانية في التلويح** اعلم ان الاجتماع ربما يحصل في اكثر من الاجتماع على حصة

وعلوم

وعدم وجوب قرينة على العدل او غير ذلك هو في الحقيقة كثره في الاجتماع ربما يكون
 سبطا كالمثلية المذكورة وربما يكون مركبا كما مر في الحق ان لا يقتضيه الاجتماع وقوع
 في انه اذا تضمن في القدرة فيحصل من قبول الحق والاداس بر الحجاب لا لا يدركه الطرف من الدم
 على كماله في الاجتماع اليقين في الحقيقة كثر ولا يجوز في هذا الاجتماع عندنا كونه من جهة الله
 فلو ثبت من نفس مغبين مطلوب حد الطرف في فلا بد من القول بجمعة اكثر من العدد من جهة
 ولما كان المجهول هو الذي يقيم الحكم من الدليل لانه يقيم الدليل من حكم يحصل الحق من الدليل
 ويعرف من جهة ويعرف ان الحق من ابي محمد ولما المقلدون ان يكون فكروا في عدم
 يعرفوا اول الامر في المجهول في ربح في ذمته غاية المروء كما انه يحصل في ذمته كثر من شيع
 اليها بالقرينة مع ثم شيع بعد ذلك في الحديث والدين ويريد ان يثبت فلا يقيم
 سوى ما رشح في ذمته فلا يدعهم الدليل على حسب رشح في ذمته عكس المجهول في رشحهم
 من لفظ الارض معنى اسما ومن القريب من انهم في رشح انهم في رشح كثر في الحق من الدليل
 ولا يظن بان امره بالحق من جهة عدم نطقه بيمين الحق والحق بغير الحق كثر في الحق
 ان كماله لا يتعدى ربما يتعدى قياس على الوضع الذي يكسبه ليعمدى في رشح الامر
 ومع ذلك يسمع على الحق في انهم يتعدون ويعتصمون ويقولون بالاعتماد وربما يسمون
 يتمسك بشيها تلك تمسكها بسوفا في حال البديهة في الحال الاجتماع
 اشترائها اليها والى شيئا يعمد في سائر الاجتماع وربما يتكروا في الاجتماع بان نقل الاجتماع
 ليس بحقيقة فربما خطأ في فهم الاجتماع ولا يفرقون بين نفس الاجتماع ومطلقة وهي المتخذ
 بغير الواحد منه والدول متفق عليه بين الامم بوانت في مختلف في وان كان
 حجة الاجتماع ان خطأ وقع في الاجتماع كثر في الكثرة ومع ذلك لا يعيدون
 ذلك في حجة ما لا يتر لزلول مطلق ولا يدرون ان حال الاجتماع كثر في الاجتماع

حال خبر الواحد بل في الحقيقة هو نوع من خبر الواحد كما عرفت من ان الاجتماع عندنا يرجع الى اجتماع
 وقد عرفت ان خبر الواحد لا يكون حجة على غيره بل على حجة شرعية وان الخبر لا يستند في الحقيقة
 هو ذلك الدليل الشرعي فلو كان ذلك لدليل على اجتماع فلا وجه للشك في حجة الدلائل
 واخلد في القول المحرمة سوى الاجتماع من ان الدلائل لا تستلزم الاجتماع انما هي في حجة خبر الواحد
 في الحقيقة لا يمتنع تمام الكلام في آخره وانما تراعى عليه ان يستند في خبر واحد من ان الاجتماع
 ما هو المصطلح عند العامة على ما ليس بشئ مضاف الى انه نوع من الخبر قد عرفت ان اجتماع
 الى انه حجة عند ائمة الشيعة والفقهاء في قولنا انما يكتفيان بخبر واحد اجتماع لطبيعته مع قطع النظر عن
 قطع القول بالحق في ان الاجتماع لا يستلزم في حصول الظن منه بقول الجمهور في رد الف
 جميع ائمة في عصره وحينئذ يورث الظن بذلك قطع الاجتماع في القول بالحق سوى الظن
 والاعتراض عليه بوجده ان المخالف محقق العقل كما يقتضيه ان المراد منه الشهادة او غير ذلك
 الاجتماع عندنا ليس بالحق الكلي عرفت ان كثير من الاجتماعات في الاعتراض على المخالفين
 نفس المدعى او غيره ايضا ليس بشئ لان الدلائل والآثار كلها اوجبها للمخالف عن ذلك
 سيما الاجتماع والعلوم التي لا يمكن بها تحقيق المخالف في غاية الكثرة كما في تخصيص الحق والحق
 الدلائل غير الواجوب في غير ذلك مع انه ربما كان الحكم من صدر عنهم في الحق على كل واحد
 طاعة له ان يجعل القطع كما في احد خبر الواحد لا يفي في خبر حسي والاجتماع عندنا في القول
 ما دل على حجة الخبر الواحد لا يفي في الخبر مع ان الحكمية عندنا في القول بالحق انما هي خبر واحد
 من الاجتماع بطريق اخذنا من المدعى كما حقق في الأصول والدرية مع ان جميع الدلائل والآثار
 في الأصول والظواهر كما عرفت في انما الشهادة هي الاجتماع في حجة خبر واحد والجمهور
 حجتها وان كانت حجة لغيره قال بعض الفقهاء مثل الشهيد وغيره في حجة خبر واحد بان مدعيه
 يتحقق من الاتقان في العتق من غير دليل وحجت في ذلك ان خبره من خبر واحد

في نوع الخبر الواحد
 الواردة على خبر الواحد

انما الظن في لغة الياسين مع عنه الله ان في عدم حجة مثل هذه الظنون وجميع الكلام في ذلك
 في طعنات القول مع ان الخبر وان الشهادة ليست حجة فكيف خبر حجة ومع ذلك ليس بشئ
 الخبر لا يذكر في الحقيقة ووجدت ان ما ذهب اليه الخبر حجة في الخبر من انما
 وكل في الشك ايضا يكون الحق مني في خبر واحد من انما خبر واحد من انما خبر واحد
 عن شيخه باذنه ان الحق بعدة كلهم مقلدون له وبذلك الذي في غاية العجالة في الحق
 المتعذر لراي الشيخ في اكثر من حق الحق في بعض مع بعض خبر واحد من انما خبر واحد
 انما في انهم في كل مسألة مسألة متباينون ويختلفون ومن كثرة الملاحظة والتدبر في نظر
 وقع منهم اختلاف كثير في ذلك وفي كل من احد خبر واحد في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 من انما باقوى من حيث خبره لئلا وان كان في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 وازيد ملاحظة ومن هذه الملاحظة يظهر الحق في خبرهم ومن هذه الملاحظة يكون الرجوع من خبره لئلا
 في انهم علم انهم كثيرا ما يدعون الاجتماع ويريدون مجرد الوفاق لا كونه كاش عن قول الحق
 اليقين في انهم لا يفي لكون خبر واحد في الحق على قول الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 انهم يقولون ان جميع اهل الحق او جميع المولايين او جميع المولايين في الحق في حق الحق في حق الحق
 ائمة على العدم في انهم لا يفي لكون خبر واحد في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 ائمة في الظنون والرجحان في الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 والمهارة والبررة والاطلاع في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 ائمة في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 فيه الوجوب او لا يجب انما في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 باللائحة معكم والحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق
 ففعله ليعوان الوجوب لا يكون من خبر واحد في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق في حق الحق

تكونه في خواص الجارية ما وجد استحقاقا **الفصل في حقيقة** اذا دار اللفظ بين الحقيقة
 والمجاز لا يصل الحقيقة وقد مر ذلك اذا دار بينهما وبين اللفظ لا يصله عدمه وكذا اذا
 بينهما وبين اكثر من ذلك لا يصله عدمه تعدد الوضع والموضوع فلهذا اذا دار بينهما وبين اللفظ والياء
 اذا دار بين المجاز واللفظ اكثر من المجاز لا يصله عدمه تعدد الوضع وتعدد الموضوع وجود المجاز فيهما
 بذرة اكثر من ذلك اذا دار بين المجاز واللفظ وكذا اذا دار بينهما وبين اللفظ فانه لا يخرج عن
 رعيان ما اذا دار بينهما وبين الحقيقة فيخصص في رعيانها في شئ من قبل ما من عام او خاص
 وكذا اذا دار بين الحقيقة وبين المجاز في رعيانها في شئ من قبل ما من عام او خاص
 متحققا او لم يتحقق بعد كما لا يخفى على من عرفت في هذا الباب فافهم خلافا للظاهر لا يلزم
 الا بقرينة **والاول** فان كان بين وجود المبدء والحقيقة اتفاق وان كان بعده فغير ثابت
 فاذا دار بينهما فيقبل بينهما الاول ويكون انشائي زائد قبل عدم الحقيقة منها اتم كقول
 حقيقة عندنا في الحقيقة مبدءا اعم من ان يكون باقيا او ذابا ويخرج من المبدء شيئا
 على الشئ واللفظ حقيقة فلهذا العيب الظاهر في معنى التبريس في خبره غير ذلك قبل
 بتخصيص الدعوى اذا لم يطرأ على الجمل ضد المبدء اى ما قبله فلهذا كالايمان بنبوته في الحقيقة
 والمطالبة بنبوته الموصوفه وكذا ادعى اتفاق اللفظ بالحقيقة على ذلك فلا بد من الدعوى
 الا ان الكلام في ثبوت الدعوى ان صدق الموصوف على الشئ مثلا فلهذا هو مطلق شئ من شئ
 في المصطلح مع انه يمكن ان يكون لمبدءا اخر اشارة كقوله تعالى عليه السلام ان الله لا يهدي
 الحقيقة وعدمه في رعيانها ان هذا انما يتم في القول بان حقيقة في القدر المستتر كما لا يخفى
 من كلامه في رعيانها لو قيل اكثر من ذلك لكان اللفظ في كلامه بعض ذلك لان المجاز في خبره
 ومع ذلك فيقول المجاز لو استعمل في خصوص الفرد في لانه استعمال في غيره وسعه له في غيره
 من استعمال اللفظ في الفرد حقيقة انما هو فيها اذا استعمل في القدر المستتر كغيره في خصوصه

في حقيقة الحقيقة والمجاز

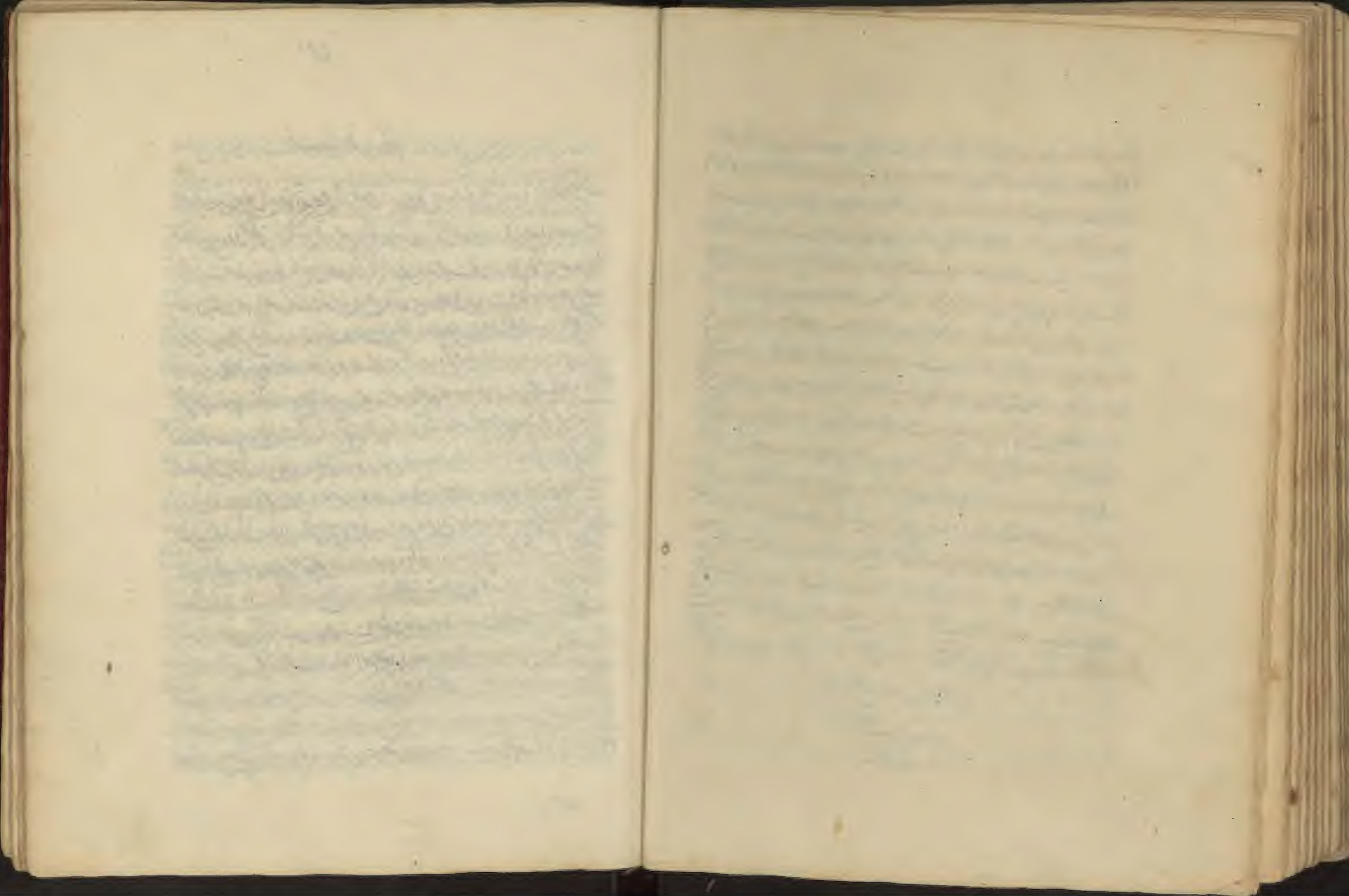
في الحقيقة

في القدر

منه ان يقر فيكون هذا الدال على ما يوليى كما ينبغي في جملة مع ان استعمال المشتق في خصوص الفرد الذي
 هو جوهري وجود المبدء حقيقة وفاقا كما نقل عن النظم انه لا يمكن فيه تكليف يجوز احد ان يكون طلاقة
 بملفوظ وجود المبدء فيه جازا بل لا بد من ان يكون اللفظ في الحقيقة بهذا اللفظ محلي رعا
 كما حققه من قبل واما جوهري في تفسير مثل الفارب بذات ثبوت له الفرع المخصوص في ذات
 وقع عليه القرب كونه حقيقة في الماضي وليس شيئا لان معنى الفارب في المصروب معنى سلب
 واللفظ مفرد كلف المفرد فان اللفظ مركب في كذا اللفظ بتركيبين والاول صورة واحدة
 والثاني في صورة متعددة وبذلك لمصلحة شكله ولا توقف جملة واهب مدرك اخر كقول
 بين المشتق بمجته الشبوت في مجته الطرود ثبوت الاول حقيقة دون الثاني ومنها ان كان المبدء
 ممكن البقاء في فرد الحقيقة مثل الكلام فيها لفرق بين اذ وقع محكوما عليه حقيقة محكوما
 محكوما به ففهم النزاع **الفصل في حقيقة** في شرائط اجتهاد في سبيل الاجتهاد في معرفة
 العلوم النورية لانه ان يعرفها في منزل فيفضل ولا يصل وخلافه ليس مثل خطا المجتهد في علم
 من اللفظ على عدم ضرره وان خطا في غير المجتهد ليس بمعذور واثبتا شرطية هذه العلوم في رعيان
 في الاجتهاد في معرفة كذا ارفع الشكوك لانه اوردنا لفظ الحقيقة في رعيانها اظهرنا منها ما هو صحيح
 معرفة العرف العام والخاص الذي هو حقيقة في الحقيقة وربما دخل في رعيانها نفس الشبهات
 فيصير منها ما هو في معرفة العرف في غير علم العرف في لفظهم مثل طرق الشبهة في لفظهم عليه
 ان يرجع في ذلك في غيره من اجتهاد الغيب في طرق اذ كانا في شبهة ومنه في الخطا في رعيانها
 كثيرا في اجتهاد شرائط الكلام في معرفة هول الدين والاطليم في فعل القبول في لفظ
 باللائق في ذلك بالليل والادراك من مقلد في شرائط المنطق شدة الاجتهاد في لفظ
 في الفقه في العلوم التي شرط في الاجتهاد لادن الطبع لفرق في كل واحد منها في شكوكها
 لا يخفى ولا يتم الاستدلال في شئ من هذه الادب بالمنطق في شرائط اصول الفقه في رعيانها

منها

في شرائط الاجتهاد



في بعض الجواهر حيث لو انما كان حيث جواب كذا يكون على ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 لا شيء من ذلك في هذه الاخبار لا يتم ثم انما يكون على حث راد اس لمصلحة ولا دلالة فيه على ان يكون
 له كذا في ذلك في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 يكون له ان يكون في بعض الجواهر حيث لو انما كان حيث جواب كذا يكون على ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 الجواب مع الخفيف لا يلحق في ذلك الجواب حيث لو انما كان حيث جواب كذا يكون على ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 وخطاب في ذلك حيث ان مراد القوم من هذا الجواب هو ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 جوابهم ولعل في عدم العقلية التي في الجواب عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 في الجواب بشرط ان يكون ان لا يكون في الجواب حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 لا يعرف ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 كقولهم انما كان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 منه وان ان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 ان ذلك وجوبه الى الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 ان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 وبما ان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 بل في مقام كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 بوجوده بل كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 للجواب في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 وكذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 عليه بغيره في القوة التي في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً

فعلية

فعلية او تركية بالمتأصل المذكورة في تلك الكتب جميع احوالها بما يشترع في القول بان
 انما فعله فعلها بالمتأصل المذكورة في تلك الكتب جميع احوالها بما يشترع في القول بان
 ونفسه نفس الامارة بالمتأصل المذكورة في تلك الكتب جميع احوالها بما يشترع في القول بان
 والوصول الى العقلية وحيث النعمية كما ان الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
 وان را الجواب في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 بقولون كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 الا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 يدركه العقل وكذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 والادلة القوانيين في كل امورها حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً حيث ان شيئاً جدياً وان شيئاً
 مثله لولا ذلك في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 ولا يتأصل في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 ويخرج في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 وذكر في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 ان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 ان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 وبما ان كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 بل في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 بوجوده بل كذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 للجواب في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 وكذا في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً
 عليه بغيره في القوة التي في ذلك الجواب مع ان عدم جواز ما جمع عليه عند جميع من لم يعلم ان شيئاً

فقط بل ثبت من الله في الدنيا والآخره وادخل في ذلك ما لا يلزم من ذلك من غير ما
 انظر في معرفة عقول الرب المرجح في الاصل ليس ان يعرف الله ولا يكون له درجات اعظم من
 ولا يعرف كصفته بنسبته الى خلقه بل ان يعرف عدم انقطاع قطع ما يقع في العلم قطعي وابقا لو كان
 كحق في العلم بعد ذلك من حيث ان الله ليس في تمام العلم بل في العلم والوعد والوعيد والما في علمها
 التسليم والاعلام في العلم والادراك والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 والجد في الادب ودون العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 وعلمه في العلم من العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 والادب في الادب والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 اقوى في اكثر العلوم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 الله تعالى ولا انظر في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 نفسك في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 وفرج الله في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 وزر في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 مما لا يخفى من حيث العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 ولا يمكن عدله ولا يعلم البديهة في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 مع اننا لم نر في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 جعلنا كجمل ذلك العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 كثيرة في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 انما قد برز في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم

فقط

مختصهم انما هو في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 او يمكن ان يكون في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 وموجب العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 مع انه لا يمكن ان يكون في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 يشق في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 ليس في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 بل في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 انما قد برز في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 مع اننا لم نر في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 جعلنا كجمل ذلك العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 كثيرة في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم
 انما قد برز في العلم والهداية والوعظ والنفحة والجد والجد في الادب المعروف في العلم

[illegible]

الكثير

الكثرة ، بل هو في أصل الخبر ليقول ان العجب عتب فرض لا يحد ويحقق ، لا يشبهه في أنه عجب
سحق لصلوة مثله كما فهمه المتأخرون وجعل العجب في ظاهر الخبر ، رافض مثله إذا دخل الوقت وجعل العجب
والصلوة وغير ذلك مما ذكرناه الخاشعين ، وحال الأمر ، بل بمرارة حال الأمر عجب الثوب والبدن
والظروف وغير ذلك مع أنه التقدير ان يكون ضيق وجوبه في وقت العبد ، به ، أي على وجوب
أنفسه وان كان لا يخل له ، وهو لا يفهم بأن ذلك فالتشكيك بعد محله ، لأن العبد مع عدم الدليل
لفعل عتب كحدث حدث لا وقت ضيق البهارة ، والغير بما يتوضأ ، لأن العلم به محال ، لا بد
الحدث مثله لو طرأ عليه بعد إقراره ففهم قالوا في الوضوء اليه كذا ، فنقلت لعل البهارة ، بل هو
مزمومة العتب الذي يكون على ترك الصلاة ، الأخرى بمعنى الوجوه قلت لا يكون خبر وجب لا في الخبر
الذي يكون على ترك نفسه ، لا ترك غيره ، ولا يخله لأن يكون هذا وجباً ، بعبارة ان يكون على ترك غيره
عتب فان قلت الخبر مزموع ، هذا قلت ودان كان كيف يكون مزموع وجباً ، بعبارة ان يكون على ترك غيره
على ترك فرد آخر مع أنه عتب على تركه ، والغير هو الأول ، به ، نه ، ترك العتب على ترك غيره ، ودان
مزموع ، والغير المراد من النوع ، أنه وجب اليقين ، لكن في النوع الأول فهو عين العتب ، والاول المسئلة ، لأن
النوع اعم من الوجوه ، لا شك في أنه مع أنه غير نص ، فاستجاب ، بل وجوب بين اثباته ، بعد فهم
ان يكون مزموع مع التأني ، لفظياً مع كون الحق مع التأني ، وانما يجب عندئذ الموت ، فلهذا في قوله
آخر مع ان الحق فيه نص مع التأني ، لانه لا راد عليه ، في ذلك التكليف ، ليس عليه ، بل هو عين العتب
منه ، بل هو الراد في ان الطريق يوم وصل كذا ، وكذا لم يستحي ، والاداء أنه لم يستحي
حين عن الموت ، والنبأ في التأني ، والاداء عند جميع المسائل على عدم التأني ، بل هو راد ، ولا راد
بها ، فقلت يمكن ان يكون به ، الأخرى ، في صورة تركها عند ادخل مع الأخرى ، فاذ ترك الأخرى يكون على
ترك عتب في العلم ، فحقه وجب كحل واحد ، لأنه لو ترك ترك الأخرى ، فبقا يكون عتب ، فقلت العتب
انما هو على ترك الأخرى ، غير مضمومة ، هذه الاحاد ، فلو ترك الأخرى ، فبقا عتب ، على ان يقتصر فعل فعل هذه الآية

179

على ان ينتهي لابد ان ينتهي دون ابدانه اتم شرط او كغيرها التي هي يكون من جهة فاعلم
 ان شرطه قبول الجزاء كغيره من ابدانه او انتهي على حيث من الله ولا نقول انما اريد من هذا
 في احوالها حتى على كون دون ان ينتهي فيه والحد في القول على فظنون ان شرطه كون
 من الله لا الله ولم يظهر من جهة ابدانه انما الملكة او حسن الظن او عدم الغش مع ان الله
 خلافه يظهر من الله لا الله ولا الله لم يظهر انما في غير غير وان عدد الكبار عند الله اتم
 غير ذلك ما وقع فيه الخلاف مع انهم يقولون انما في منتهى ما يكون غير من انهم يقولون انما في
 واثم له كونه في الدنيا وكثيرا ما لا يتصور ان لرواة الحديث لا على الظهور او غيره بل في هذه القضية
 انما ليس مع انما في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 المحتمل وكذا الى ان في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 ومثل ذلك في الخلاص غايه في الظهور بل ربما كانت ضيقة كما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وبني ما هو مثل انهم في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 عليهم في كل حق في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 لك وانما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 والله لعل عليه في كل واحد من هذه ما ذكره في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 القبول فليس في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 كونه في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 ما ذكره في الدنيا من ان الله انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 ان الله لا يعلم والذين في الدنيا من ان الله انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا

حجته ورواها كونه شرط فيها وكذا الى ان في جميع الظنون انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وغير ذلك انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 شرطه انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 المنجز كونه في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 بعد من انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وجود شرط في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وفرض العبد لا الله ولا الله لم يظهر انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وفرضه انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 بالنسب من انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 في انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وامرهم في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 مع غايه في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 المجموع في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وانما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 مسدودا يكون في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 واعلم انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 في انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 انما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا
 وانما في منتهى ما يكون في الدنيا من قبل او غير ذلك مما في منتهى ما يكون في الدنيا والذين في الدنيا

منهم

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines across the page. The script is cursive and somewhat faded, typical of older manuscripts. The left page shows signs of wear, including a small circular hole near the top left and some staining.

Handwritten text in Arabic script, continuing from the left page. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines. The right page shows signs of wear, including some staining and a small tear near the top right. The text is cursive and somewhat faded, consistent with the left page.

على انما يقض كون المهر عن كساده او ان كساده لا يجد ولا الهه فلم يعلم ذلك وتوجه ان
 قوطم السبع منه مثل المهر النسيج من رة لا يصغر باليد ويران السبع منه عند الكبر لم يوطئ له الاول
 عيرها بالصغر والشيخ هيران المهر عن كساده ولا دلالة فيها على تعيين النسيج كالمهر عن كساده ان يكون
 ودلالة المهر فلا يجحد ان يكون شيئا اخر كقصد وليد الصفة مثلا فلا يصح ان يترك باجته في المهر على المهر
 ودلالة عليه لانه لم يمت فقلت الصغر لم يشر اليها بقولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول المهر
 كساده قوطم حرام للمهر فان كان اطرته بولود الكبر لم يوطئ به هذا الاستدلال نظرا لثبوت واحد وهو ان يكون
 خطا ليس بزوج مما يجب العقل به في هذا صدد الان في جرح المهر على كساده لا يستلزم بالبر والنهر والخط
 وانظروا كما اثرنا اليه استلزام استدلال فيها لا ولا في لفظه فقلت ان من قولهم وحب المهر حرام
 للمهر ان الوجوب لول الامور والتحريم بدول المهر فلا يستلزم قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول
 للمهر كساده او حرام على الغيب من المهر فلا يقض نسيج المهر فلا يقض قولهم وحب المهر حرام للمهر النسيج من رة او السبع الاول
 حكيم من قولهم ان نسيج المهر النسيج من رة او السبع الاول حكيم من قولهم ان نسيج المهر النسيج من رة او السبع الاول
 القياس لا ما ذكره في نسيج المهر النسيج من رة او السبع الاول حكيم من قولهم ان نسيج المهر النسيج من رة او السبع الاول
 بمحض وقته لكونه كساده مقيده به على ذلك التقدير فلا يترك الاستدلال القياس من قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول
 بالنقص في حق المهر عن كساده فان المهر انما يقض نسيج المهر فلا يقض قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول
 اشفا التقيد به في كساده فقلت اشفا التقيد به في قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول
 والمفروض تعلقه بالمهر عن كساده او جهة اللازم مع ان التقيد به في قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول
 العقول فلا يبعد شراكم على كساده التقيد بقصد وليد الصفة فان نسيج المهر النسيج من رة او السبع الاول
 لا يقتضي في الكتب العقول على كساده بل لا بد ان يكون في قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول
 غير صحيح فيما حكى في العقل عند من قال قولهم او فوا بالعقد على صحة العقد بمرأته كونه حراما بالابدية
 في عموم ولا يفتقر للعقد المحل نظر الى المهر في قولهم كساده المهر النسيج من رة او السبع الاول

انها

انقض المهر لغيره لا يضر عدم وجوب المهر الا اذا لو انقضاه فما ان يكون المهر لغيره لا يضر عدم
 صحة المهر ودمه لغيره ودمه كساده ولا الاول فلا يفتقر على ان يحرم المهر لغيره عدم المهر ودمه
 الصفة وانما ان في قوله انما يصح ان يقول بقضا المهر لغيره في خلافه وقوله ان لا يكون
 عن ترافض نكاحه بل في صحة النكاح انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 نعم المحرم فظننا ما لا دلالة له على صحة هذا النكاح اسم السبع او المعامله الى انقضاء فيها ولم يمت فقلت
 طرق الكتاب للمثول لما لا يمارضه فيه وعلى النكاح وبقا تلك معتبر فيها بل ما حوزته حقيقة واولا
 من الكثرة قوله قد لا تكون الامور المطلقين المهر في المهر ودمه كساده لا يستلزم بالبر والنهر والخط
 انصرف فيه اذا كان تجارة مطلقا ولو بعد طلب الملك لانه منه يستلزم الصفة قطعي وث في الدخول المهر لغيره
 لو لا الصفة لم يجر الا كساده من كونه على تقدير بطلان المهر من قبله فقلت انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 مضمون على النكاح انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 بطلانها ولا بد ان المهر من قبله فقلت انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 انها كثيرة نحو ما ورد في قولهم انما يحل الكلام وحريم الكلام وقوله المهر ودمه كساده لا يستلزم بالبر والنهر والخط
 الرجوع من رة في قولهم انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 سفيها او منيف وكذا في بمارية قولهم السفيها بل انما يفتقر وقوله انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 الا عشرة يوم القيد بغير ذلك من الروايات المتفرقة في الباب العقود والاقاعات مما يطبق عليه السبع
 فلا الغرض في بغيره في مسئلة السبع وقت النكاح بعد ان حكى عن اكثر القول العجبة العقد والاحتج بهم
 قال على وجوبه انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله
 يقض لغيره كذا ذكره الشيخ لولان العقد المحرم لم يطرأ كونه سفيها او منيف في ذلك ولا يمكن الاستدلال
 على سببته بقوله في وجهه السبع لان المحرم كما هو المفروض لا يلازم لان ذلك على الخلاف في قوله او فوا
 اطره فان قوله ان لا يكون تجارة عن ترافض نكاحه وله ذلك قوله انما يشبه من رضا المتعلقين على محله كانت له وجهه انما ان في قوله

[illegible]

علی بابا

[illegible]

فائدة في خواص
العلم متى يتولى واحد

[illegible]

روا عنها عن النبي
رسى به

[illegible]

کتابخانه عمومی
وزارت معارف و اوقاف
و صنایع مستظرفه

في وقوعه استحقاق المارة
ولو علم بالواقع وحده

[illegible]

قائمة في حقيق
كتاب الفقه الحنوب
الى مولانا الحاج محمد

[illegible][illegible]

